الخاتمة العامة

الخاتمـــة العامة

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات وأدخلت عليه مجموعة من المتغيرات بهدف توفير السلع المطلوبة بالكميات المحددة في المكان و الوقت المناسبين وبتكلفة معقولة ، ومن هنا فقد ظهرت النظم اللوجستية التي تعرف بأنها عملية تخطيط و تنفيذ و مراقبة التدفق و التخزين الكفء للمنتجات و مايتعلق بها من خدمات و معلومات بأقل تكلفة بداية من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك بغرض تحقيق متطلبات العملاء وفقا لرغباتهم و تطلعاتهم و من تم فان اللوجستيات هي مصدر للقيمة المضافة و بالتنسيق بين النقل و التخزين والتوزيع و بالاستغلال الأمثل لما هو متاح من إمكانيات و بتطبيق نظم المعلومات الحديثة فانه من الممكن خفض تكلفة المنتج و زيادة فرص المنافسة السعرية ، ولمعالجة قضايا المتعلقة بوظيفة النقل كان من ضروري النظر إليها من منظور اكبر يرتبط بادرة شبكة الإمداد باعتبارها توجه حديث للمؤسسات وكذا اعتماد على أسس علمية رياضية في تسيير هذه الوظيفة بعيدا عن منهج الحكم الشخصي و التجربة و الخطأ وهذا راجع لتعدد وتنوع وتداخل المتغيرات المؤثرة و المتأثرة بالقرار وكذا تعارض الأهداف .

و يتطلب انضمام المؤسسات الجزائرية إلى الاقتصاد العالمي تطويرا شاملا في الإدارة من خلال تبني فلسفة إدارة شبكة الإمداد و تحديث الأساليب الكمية المستخدمة ، وأن يتم تنمية مهارات مسيريها في مختلف المستويات بالاتجاهات الإدارية الحديثة المعتمدة على تطبيق الأساليب الكمية التي تهدف إلى اتخاذ القرار الأمثل على مستوى جميع الوظائف الرئيسية في شبكة الإمداد وخاصة تلك المتعلقة بنشاط النقل باعتباره من أهم عناصر التكاليف ، ولقد برزت أهمية استخدام الأساليب الكمية في إدارة وظيفة النقل باعتبارها وسائل فعالة لتحسين أداء المؤسسات الجزائرية نظرا لما تقدمه للمسير من مساعدة لاتخاذ القرارات بموضوعية ورشد، فالحجم الهائل من المعلومات وتعقدها وكذا كبر حجم المؤسسات وزيادة المنافسة بينها والوقت القصير الذي يجب أن يتم فيه اتخاذ بعض القرارات المهمة وتطور الحاسبات الآلية ذات الكفاءة العالية، كلها عوامل زادت من أهمية تطبيق الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات في الإدارة، ولقد تم تطوير هذه الأساليب حتى تناسب المشاكل التي تستخدم لمعالجتها لاتخاذ القرارات في الحالات غير المؤكدة وفي المواقف التنافسية وغيرها.

الاستنتاجات والتوصيات:

تواجه المؤسسات الجزائرية متغيرات كثيرة تضطرها إلى تطوير و التسيير الأمثل لوظيفة النقل من خلال استخدام أساليب تسييرية حديثة أهمها الأساليب الكمية بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية. ومن هنا يبرز دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية وتطويره من خلال تخفيض التكاليف الإجمالية و على رأسها تكاليف النقل ، تقليص عدم التأكد وزيادة قدرة المؤسسة على مواجهة تحديات المحيط، مما يؤدي إلى تنمية ميزتها التنافسية وبلوغها الأداء الأفضل.

وعلى الرغم من تنامي الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات النقل، إلا أن تطبيق ذلك يواجه العديد من المعوقات لعل أهمها ما يأتي:

- عدم الاهتمام بالتطبيق الفعلي للأساليب الكمية في التسيير .
- عدم استعمال البرامج المعلوماتية لتسهيل تطبيق الأساليب الكمية .
- عدم تدريب الموارد البشرية في مجال تطبيق الأساليب الكمية .
- عدم التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث التطبيقي أو الجامعات حول إمكانية تطبيق هذه الأساليب.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يأتي:

- ضرورة تحسين مستوى أداء وظيفة النقل وذلك من خلال النظر إليها كجزء رئيسي و بالغ الأهمية في الإدارة المثلى لشبكة الإمداد بما يمكن من تحقيق التوجيه و الرقابة على تدفق المواد الخام و المنتجات التامة الصنع و تخزينها و توزيعها إلى مختلف مراكز الاستهلاك.
- تطوير أساليب تسيير وظيفة النقل في المؤسسة تماشيا مع تطورات محيطها .
- مراجعة مدى التطبيق الفعلي للأساليب الكمية المتاحة و النظم الحديثة في إدارة النقل.
- ضرورة تحديث الأساليب الكمية المستخدمة في تسييرها من خلال استخدام أساليب أكثر تطورا وتناسبا مع احتياجات المؤسسة وأهدافها.
- توسيع مجال استعمال البرامج المعلوماتية المساعدة على الاستخدام الفعال للمعلومات المتاحة بالمؤسسة.
- الانفتاح على المحيط الخارجي والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث التطبيقي.
- ضرورة تدريب الموارد البشرية على كيفية تطبيق هذه الأساليب في واقع المؤسسة الجزائرية.